عليهـا وفق القانون رقم (23) لسـنة2007م ولائحته التنفيذية وتعديلاتها و قرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن .

إدخـال الأنظمة والنمـاذج الحديثة فـي عملية إعـداد وتنفيذ وتقييـم الموازنات العامة.

استكمال حوسبة النظام المالي والمحاسبي.

اسـتكمال تطوير البناء التنظيمي والمؤسسي لديوان عام وزارة المالية ومصالحها الإيرادية .

تحسين وتبسيط الإجراءات وتعزيز مستوى الخدمات المالية الضريبية.

الإيرادات:

تعزيز وتحسـين مسـاهمة الإيرادات غير النفطيـة في إجمالي الإيـرادات العامة وعلى وجه الخصوص الإيرادات الضريبية والجمركية، وتطوير التشريعات الضريبية والجمركيـة في ضوء التطورات والمتغيرات المحلية والخارجية، والعمل على حشـد المـوارد الماليـة المحليـة والخارجية حيث سـتعمل الحكومة على اتخاذ السياسـات التالية:

اسـتكمال تطبيق قانـون ضريبة المبيعات رقـم (19) لسـنة 2001م وتعديلاته بكافـة آلياته والإعداد والتهيئة لتنفيذ قانون ضريبة الدخل الجديد رقم (17) لسـنة 2010م .

العمل على تحسـين الموارد الضريبية المتأخرة لدى المكلفين الممتنعين عن دفع الضريبة المسـتحقة أو المتأخرين، ومعالجة مشـاكل التراكمـات الضريبية وخاصة الضرائب العقارية والدخل وتحسين ورفع كفاءة التحصيل ومكافحة التهرب والتسرب الضريبي والحد منها .

ترشـيد وتنظيـم الإعفـاءات الضريبيـة والجمركية وإلغـاء الإعفـاءات الجمركية الممنوحـة للجهات الحكومية وتقديم المقترحات بإلغـاء الإعفاءات الممنوحة لبعض المشاريع ذات الطابع الربحي التي تجاوزت فترتها القانونية .

العمل علـى مراجعة القوانين الضريبية والجمركية واسـتكمال لوائحها التنفيذية الهادفة إلى توحيد وتنظيم أنشطة التحصيل ورفع كفاءة ضبط ومتابعة مصادرها.

معالجـة أوجه الاختلالات والقصور التي تعاني منها الإدارة العامة للشـئون المالية بالجهـات فـي مجال ضبـط ومتابعة تحصيـل وتوريد عائـدات الدولة من الرسـوم والعوائـد وأجـور الخدمـات من خـلال تكثيـف برامج الرقابـة وتقديـم المقترحات والتوصيات والآليات الإرشادية اللازمة لذلك .

القضاء على ظاهرة تجنيب الإيرادات في حسـابات خاصـة بموجب قرارات وزارية ومتابعة توريد هذه الإيرادات إلى الخزينة العامة أو ضبط وتقييم الحسابات الخاصة وفقا للقرارات والتعليمات الصادرة من وزارة المالية .

إلـزام كافة الجهات الحكومية بإعطاء الاهتمامات الكافية بتحصيل كافة الإيرادات المكلفة بتحصيلها وتوريدها إلى حساب الحكومة العام.

التفـاوض مع المانحين لدعم جهـود البناء وإعادة الإعمار وصيانـة البنية التحتية وتنظيـم عقـد مؤتمر لدعـم إعـادة الأعمـار والتنمية من خـلال التمويـل بالمنح والمساعدات.

التدقيـق والرقابة على آلية الترتيبات المحاسـبية اللازمة لتطبيق شـروط شـراء المشـتقات النفطية في شـركة النفط والغاز وإعـادة النظر في آلية احتسـاب نفط الكلفة وأساليب ومعايير إعداد موازنات الشركات النفطية ونفقاتها التشغيلية .

الإنفاق العام:

سـتعتمد حكومة الوفاق الوطني في ترشـيد الإنفاق العام على تحسين كفاءته وتخصيصه بشـفافية وإعادة هيكلته من خلال ترشـيد الإنفاق الجاري لصالح زيادة النفقات الاسـتثمارية والحد من زيـادة النفقات الجارية والعمل على حشـد التمويل مـن المصادر المحلية والخارجية اللازمة لتنفيذ المبـادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وتخفيـض نفقات الدعم وإعانة العجز الجـاري والدين العام ونفقات الأجور والمرتبات ذات الطابع التحويلي غير الإنتاجي من خلال تنفيذ السياسـات والإجراءات التالية :

ترشـيد الإنفاق الجـاري والحكومي وزيادة الإنفاق على قطاعات التنمية البشـرية والجانب الرأسمالي .

إعطـاء الأولوية في التنفيذ للمشـاريع الاسـتثمارية قيد التنفيـذ ومعالجة أوضاع المتعثر منها .

اسـتكمال تنظيف كشـف الراتب من الوهميين والمزدوجين والشاغلين لعدد كبير من الوظائف في القطاعين المدني والعسكري.

زيادة مخصصات الصيانة والتشـغيل والنفقات الاسـتثمارية بما من شأنه تحسين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية .

إعادة النظر في نفقات دعم المشـتقات النفطية من خلال إعداد آلية لتوجيه هذه النفقات نحو الفئات المستهدفة .

إعداد دراسـات الجـدوى الاقتصادية للمشـاريع والتخطيط لهـا ومتابعة تنفيذها وتقييم أدائها .

دراسـة الأضرار فـي الممتلكات والبنيـة التحتية والقطاعية فـي مختلف الوزارات والمنشـآت العامـه والخاصة الناجمة عـن الأزمة الراهنة، ووضـع التكلفة التقديرية لذلك وحشـد الجهـود لتمويلها مـن المصـادر المحليـة والأجنبية وإعـادة أعمارها بالتنسيق مع الجهات المختصة .

توفير التمويلات من المصادر المحلية والخارجية اللازمة لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة المتصلة بإجراءات الانتخابات الرئاسية المبكرة في المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية والانتخابات الرئاسـية والنيابية في نهاية المرحلة الثانية منها.

دراسة وضع الوحدات الاقتصادية العامة من خلال دمجها وإعادة هيكلتها وبالتالي تخفيـض دعـم العجز الجاري للوحـدات المدعومة ورفع حصـة الحكومة من فائض إرباح الوحدات غير المدعومة .

تقليص نفقات الوقود والزيوت ونفقات المشتريات والأثاث ووسائل النقل وغيرها من النفقات التشغيلية إلى الحدود الضرورية لها .

إجـراء مراجعـة وتقييم شـامل للاسـتثمار العـام القائـم والعمل علـى تصويب الاختلالات وتقليص التكاليف، والتركيز على المشـاريع ذات العائد الأعلى والتنسيق بين أجهزة السـلطتين المركزية والمحلية والصناديق المخصصة بما يضمن تحقيق التكامل في تنفيذ المشاريع الجديدة وإعادة التأهيل لما هو قائم منها.

العمل على الوفاء بالتزامات اليمن في الاتفاقيات الإقليمية والدولية.

الوفاء بالأقساط والفوائد المستحقة على المديونية الخارجية .

عجز الموازنة العامة :

توسـيع وتنويـع مصادر التمويـل غير التضخميـة المحلية والاجنبيـة وعلى وجه الخصوص المنح والمساعدات .

اسـتمرار حشـد الجهـود التمويليـة المحليـة والأجنبيـة اللازمة لتغطيـة الفجوة التمويلية الشـاملة في الموازنة العامة الجارية والاستثمارية لتحقيق أهداف التنمية الألفيـة حتـى 2015م والبحث عن مصادر تمويلية لتغطيـة تكلفة ارتفاع العجز عن الحدود الآمنة.

العمـل على تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال ترشـيد النفقات وتنمية الإيرادات.

القطاع النقدي والمصرفي:

سـتعمل حكومـة الوفاق الوطني على تحقيق الاسـتقرار النقـدي كمرتكز رئيس للسياسـية النقدية في الوقت الراهن، والعمل على تفعيل أدوات السياسـة النقدية لتوفير الاسـتقرار الاقتصادي والسـيطرة على معدلات التضخم والاستقرار النسبي لسـعر الصـرف وتعميـق الإصلاحـات الهادفـة لتطوير القطـاع المصرفـي باتخاذ السياسات التالية :

التدخل النوعي والفعال للبنك المركزي للحفاظ على سـعر الصرف عند مسـتوى مقبول وتمويل السلع الأساسية.

زيـادة فعالية إجراءات الرقابة على شـركات الصرافة والبنوك ومراقبة حركة البيع والشراء.

العمل على زيادة العرض من النقد الأجنبي وتشجيع المغتربين لزيادة تحويلاتهم من العملات الأجنبية إلى اليمن .

مراقبة حركة السيولة النقدية وتصحيح آليات العرض النقدي .

المواءمة بين السـقوف النقدية المتفق عليها مع صنـدوق النقد الدولي مثل الحد الادنى للاحتياطي والاقتراض من البنك المركزي وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وبين الحالة المالية الانتقالية للبلد في هذه الظروف.

التعاون الدولي في مجال التنمية:

العمل على إنشـاء صندوق لدعم جهود التنمية وتحقيق أهداف التنمية الألفية في اليمن بالتنسيق مع المانحين.

مراجعة مسـتوى اسـتيعاب القـروض والمنـح الخارجيـة للفترة السـابقة ووضع المعالجات الكفيلة باستغلالها وإطلاق التمويلات المعلقة

تحسين القدرة الاستيعابية لتنفيذ المشاريع الممولة خارجياً.

قطاع الاسـتثمار وبيئة أداء الأعمال:

تشجيع الاسـتثمار الإجمالي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضمان بيئة استثمار مواتية تحفز القطاع الخاص للاستثمار.

توسيع مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية لتحقيق مفهوم الشراكة الكاملة وتطوير آلياته على أساس الشفافية والجدية والمشاركة وبما يمكن القطـاع الخاص من تعزيز دوره في التنمية والاسـتثمار في كافة المجالات وبخاصة في قطاع الإنتاج السـلعي ومجالات التنمية البشـرية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحـة والكهربـاء والمياه وبما يسـهم في جذب رؤوس الأمـوال اليمنية المهاجرة وتهيئة البيئة المناسـبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والإسـهام الفعال في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

مراجعـة القوانيـن والأنظمة المحفـزة للبيئة الاسـتثمارية واسـتعادة الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب بالمناخ الاستثماري في اليمن.

استغلال الأهمية الإسـتراتيجية لمدينة عدن كموقع جغرافي فريد وما لديها من إمكانات اقتصادية طبيعية وبشرية تمكنها من القيام بدورها في التحول الاقتصادي لليمن وتوفير المناخ المناسب للبيئة الاستثمارية في المناطق الحرة (عدن).

وضع برامج تفصيلية للبدء بتنفيذ برنامج الخطة الاقتصادية لعدن من خلال:

زيادة حركة الوافدين إلى مطار عدن الدولي

توسعة رصيف ميناء عدن للحاويات .

تنفيذ البنية التحتية للمنطقة الحرة عدن.

بناء رصيف جديد للبضائع السائبة.

بناء مرسى للسفن الخشبية بالمنطقة الحرة.

تنفيذ مشروع الشركة اليمنية للتنمية السياحية .

تحديث خدمات ميناء عدن.

الترويـج للمنطقة الحرة وتشـجيع إقامة المشـاريع الصناعية والأعمـال التجارية والخدمية فيها .

المحور الثاني: قطاع الحكم الرشيد:

تؤكد حكومـة الوفاق الوطني علـى تطبيق مبادئ الحكم الرشـيد وتجعله ضمن الأولويات التي تسـعى إليها من أجل تحقيق آمال المجتمع وتطلعاته في بناء الدولة المدنيـة الحديثة المرتكز على تعزيز الحكم الرشـيد في جميـع جوانبها، بما يؤدي إلى ضمان سـيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في القطاع العام، والتصدي للفسـاد، وإرساء قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، الذي تنطلق منه اليمن نحو بناء الدولة المدنية الحديثة ومن أجل ذلك سيتم العمل بعدد من السياسات في المجالات التالية:

1 - السلطة القضائية :

إصـلاح القضاء وتعزيز اسـتقلاليته ودعمـه مادياً ومعنوياً بما يحقق رسـالته في تحقيق العدل في المجتمع وتكريس مبادئ الشـفافية والنزاهة والمساءلة بما يحقق العدالة وتحسين مناخ الاستثمار.

تنفيـذ الإصلاحات القضائية والإدارية في وزارة العدل، وهيئة التفتيش القضائي، والمحاكم والنيابة العامة وأجهزة الضبط القضائي.

2 - الأمن والاستقرار:

تسـعى حكومـة الوفـاق الوطني إلـى تحقيق الأمن والإسـتقرار وفقـاً لمضامين المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وذلك من خلال العمل على :-

اتخـاذ الخطـوات اللازمة، لضمـان وقف جميع أشـكال العنف وانتهـاكات القانون الإنسـاني الدولـي وفض الاشـتباك بين القوات المسـلحة والتشـكيلات المسـلحة والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، وضمان عودتها إلى ثكناتها.

ضمان حرية التنقل للجميع في جميع أنحاء البلد، وحماية المدنيين وبسط سيطرة الدولة واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتحقيق ذلك.

تيسير وتأمين وصول المساعدات الإنسانية حيثما تدعو الحاجة إليها.

العمل على تطبيق المعايير الدولية في النيابة العامة ودوائر الشـرطة والسـجون وعدم التصرف خارج القانون وإطلاق سراح الذين احتجزوا بصفة غير قانونية.

3 - الشؤون القانونية :

سـتعمل حكومة الوفاق الوطني على إصدار مشـروعات القوانين التي شملتها الآليـة التنفيذية للمبادرة لتحقق مبدأ الشـفافية والمسـاءلة وتطبيـق مبدأ الحكم الرشيد ومن أهمها :

إصلاح السلطة القضائية.

إصلاح النظام الانتخابي.

إصلاح الخدمة المدنية .

إصلاح الإدارة المحلية.

ضمان حماية حقوق الإنسان وتجريم انتهاكها.

مواءمة التشريعات مع القوانين والمواثيق الدولية المصادق عليها.

اتخاذ التدابير والاجراءات التشـريعية والمؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية وذلك من خلال تفعيل أداء الوزارة وتحسين مخرجاتها بما يحقق المهام المناطه بها في :

هيكلة الوزارة وتوصيفها الوظيفي.

تطوير وتأهيل القدرات الفنية والتشريعية لموظفي الوزارة .

استكمال إجراءات إنشـاء قاعدة المعلومات القانونية بما يخدم دورها في مواجهة قضايا الدولة.

خلق الوعي القانوني لدى المجتمع بما يعزز حمايته وضمانة حقوقه ومشاركته في بناء الدولة المدنية الحديثة.

معالجـة القصور التشـريعي فيما يتعلق بالاتفاقيات مع الغيـر، وبما يضمن إيجاد إطار قانوني ينظم ذلك بصورة سليمة.

وضع وإعداد المتطلبات التشريعية اللازمة لتنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية في كافة مراحلها.

4 - تحديث الخدمة المدنية :

تـدرك حكومة الوفاق الوطني حجم وطبيعـة الصعوبات والتحديات التي تواجهها في مجال إصلاح الخدمة المدنية وستعمل على تنفيذ السياسات التالية :

إصدار تعليمات قانونية وإدارية ملائمة إلى جميع قطاعات وأجهزة الدولة للالتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان .

التحضير والتهيئة لإدارة حوار حول الإصلاحات المطلوبة في مجال الخدمة المدنية مـع مختلف الفعاليات السياسـية والحزبيـة ومنظمات المجتمـع المدني ضمن إطار مؤتمر الحوار الوطني.

مراجعـة نظم وتشـريعات الخدمـة المدنية وتطويرهـا بما يتناسـب ومتطلبات ترسـيخ معايير الحكم الرشيد، ويأتي في مقدمتها : نظم تخطيط الموارد البشرية، الاختيـار والتعيين، وتقييـم الأداء الوظيفي، الترقية والترفيع فـي الوظيفة العامة، ونظم الرقابة الإدارية وتقييم الأداء المؤسسي.

إعداد مبادئ وقواعد حاكمة للتنظيم الإداري توفر الأساس المرجعي لإنشاء أو دمج أو إلغـاء الوحـدات والتكوينات التنظيمية وتحديد مسـتوياتها، لضمان إزالة التداخل والتكـرار والتضخم في الهيـاكل التنظيمية والوظيفية لوحـدات الخدمة العامة، بما يؤسـس لإعادة تحديد دور ووظائف الدولة، بما يتناسـب مع تحقيق الرؤية الوطنية للمجتمع في بناء الدولة المدنية الحديثة.

اسـتكمال تطبيق نظـام البصمة والصورة لإنهـاء حـالات الازدواج الوظيفي بين الموظفيـن فـي القطاعين المدني والعسـكري والأمنـي والتطبيـق الفاعل لقانون التقاعد.

تعزيز دور وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في مجال إعادة البناء والهيكلة وتطوير إدارة الأداء الإداري والمؤسسـي لأجهزة الدولة المختلفـة وذلك من أجل تعزيز قدرة الحكومة في ضبط وترشيد الهيكلية التنظيمية والوظيفية للدولة.

تقييم مسـتوى تطبيـق الإسـتراتيجية الوطنية للأجـور والمرتبـات انطلاقاً من الأهداف والأسـس التي تضمنها قانون الأجور رقم (43) لسـنة 2005م، وبما يمكن مـن تحديد كافة الصعوبات والتحديات التي تعيق تحقيق تلك الأهداف والعمل على وضع المعالجات الكفيلة بإزالتها.

اسـتكمال بناء وتطويـر وتحديث قاعدة بيانات ومعلومـات الخدمة المدنية ونظم المعلومـات الإداريـة بصـورة منتظمة حيث توفـر المعلومات الصحيحـة والموحدة لمتخذي القرار في كافة الجوانب المتصلة بشئون الموظف والوظيفة العامة.

إنشاء صندوق إعانة البطالة بين الخريجين من طالبي العمل لدى الحكومة يساهم في توفير الإعانة لهم قبل حصولهم على فرص عمل ويحد من التوظيف دون وجود احتياج فعلي لدى وحدات الخدمة العامة.

وضـع إسـتراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشـرية وتأهيلها بما يضمن تحسـين مسـتوى الأداء والكفاءة الإداريـة لوحدات الخدمة العامة على المسـتويين المركزي والمحلي.

تعزيـز الـدور الرقابي على أداء مختلـف وحدات الخدمة العامة فـي كافة الجوانب المتعلقة بإدارة الموارد البشـرية وشـئون الوظيفة العامة والأداء المؤسسي لضمان إعلاء سيادة القانون والالتزام بمعايير الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

وضـع خطـة توعوية تمكن مـن التعريف بمفاهيـم ومعايير الحكم الرشـيد لدى العاملين في وحدات الخدمة العامة بمختلف مسـتوياتهم الوظيفية لضمان توحيدها وإدماجهـا فـي ممارسـتهم للمهام المناطـة بهم وانعكاسـها إيجاباً علـى الخدمات المقدمة للمواطن أو متلقي الخدمة.

مراجعـة وتطوير التشـريعات التأمينية وفقاً لأفضل الممارسـات في هذا المجال، وبما يتلاءم مع المتغيرات التي تفرضها البيئتان الداخلية والخارجية وتضمن تحقيق التنسـيق والتكامـل بيـن الأوعية التأمينيـة وتحافظ علـى حقوق المؤمـن عليهم والاستفادة المثلى من الموارد التأمينية.

تحسـين كفاءة الاسـتثمار لأموال التأمينات في مجالات ومشـاريع مأمونة تحقق العائـد المطلـوب لتنمية المـوارد التأمينية والاسـتثمار الأمثل لفوائـض التأمينات والاسـتفادة منهـا لخدمـة المؤمـن عليهم وفـي تنفيذ خطـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين وتنويع المنافع التأمينية.

تطويـر قـدرات (وزارة الخدمة المدنيـة والتأمينات) والوحـدات التابعة لها بتوفير كافـة المتطلبات اللازمة لتنفيذ مخرجات خطة إعادة هيكلة الوزارة واسـتكمالها في الوحـدات التابعة لها، حتى تتمكن من تنفيذ مهامها بمسـتوى مـن الكفاءة والجودة التي تنعكس إيجاباً على كفاءة أداء مختلف وحدات الخدمة العامة..

5 - مكافحة الفساد:

إن حكومـة الوفـاق الوطنـي وإدراكاً منها بخطورة الفسـاد سـتعمل جاهدة على تجفيـف منابعـه بجدية للحد منـه ومكافحته وتنفيذ مـا جاء في الاتفاقيـة الدولية لمكافحة الفسـاد وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وعلى وجه الخصوص سـتعمل على ما يلي :

تعـاون الحكومة الكامل مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفسـاد بما يمكنها من تنفيذ مهامها على أكمل وجه وسرعة البت في القضايا المحالة منها.

مكافحة شبكة المصالح الذاتية أينما وجدت في أجهزة ومؤسسات الدولة.

وضع الضوابط والشـروط اللازمة لحسـن اختيار ممثلـي وزارة المالية في الجهات الحكوميـة وتنميـة قدراتهـم وتأهيلهم فـي جوانب الرقابـة على الأمـوال العامة والتصرف فيها .

القيـام بحمـلات التوعية في مكافحة الفسـاد عـن طريق تطويـر معايير قياس فعاليتها.

إنشاء إدارات عامه للرقابة الداخلية بمختلف وزارات ومؤسسات الدولة.

اسـتمرار فريـق التفتيـش والرقابة على أعمـال ممثلـي وزارة الماليـة بالجهات الحكومية .

تشـديد عمليات الرقابة والتقييم الدوري والسنوي لمستوى التحصيل في الدوائر الجمركية .

تفعيـل عملية مكافحة التهريب مع الجهات ذات العلاقة عبر اللجنة العليا لمكافحة التهريـب التي تم تشـكيلها بموجـب قرار رئيس الـوزراء رقم (74) لسـنة 2010م ومكافحة التهريب والتسـريب والتجنيب الضريبي وغسيل الأموال والفساد الحكومي بمختلف مظاهره وصوره.

6 - الرقابة والمحاسبة (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) :

تعد عملية الرقابة والمحاسـبة وسـيلة هامة لإصلاح الأوضـاع المالية في الإدارة الحكومية وسـتعمل حكومة الوفـاق الوطني في هذا الجانب على اتخاذ السياسـات التالية :

دعم استقلال الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن السلطة التنفيذية .

تنظيم العلاقة بين الجهاز والبرلمان ومحاكم الأموال العامة .

دعم إجراءات مكافحة الفسـاد من خلال تأسـيس العلاقات بيـن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وكلا من البرلمان ومحاكم الأموال العامة.

دعـم قـدرة الرقابـة المالية للـوزارات والتي لهـا موازنة متعلقة بأنشـطة النمو الاقتصادي والجهات الإيرادية المختلفة .

بناء القدرات في مراقبة وتعزيز وتطبيق أنشطتها الإدارية .

7 - الرقابة على المناقصات والمزايدات :

ستهتم حكومة الوفاق الوطني بزيادة الشفافية والكفاءة والفاعلية في تطبيق قانـون المناقصـات والمزايـدات والمخـازن الحكومية مـن خلال تفعيـل الإجراءات والشـروط الواردة في قانون المناقصات والمزايدات والمخـازن الحكومية رقم (23) لسـنة2007م ولائحته التنفيذية وتعديلاتها واسـتخدام الأدلة الإرشـادية والوثائق النمطيـة المُقرة بقـرار مجلس الوزراء رقـم (144) لسـنة2006م وتأييد متطلبات الإفشاء العام بقرارات الشراء والإفشاء المالي من قبل مسئولي المشتريات.

8 - العلاقة مع مجلسي النواب والشورى:

سـتولي حكومة الوفاق الوطني أهمية قصوى لمد جسـور التواصل مع مجلسـي النواب والشـورى وخصوصـاً في هذه المرحلة الهامة وستسـعى علـى تفعيل هذه العلاقة من خلال :

متابعة اسـتكمال الإجراءات الدسـتورية والقانونية لمخرجات الحكومة في مجلس النواب بموجب مبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآليتها التنفيذية

متابعـة اسـتكمال التعديلات الدسـتورية المتفـق عليها وفقـاً للمبـادرة وآليتها التنفيذية.

متابعة العمل على إصدار مشـروع قانـون الانتخابات الجديد على ضوء التعديلات الدستورية.

العمل على تقوية العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب على أسـاس التعاون وبما يحقق التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال حضور الوزراء جلسات المجلس وجلسات لجانه والتعاون الكامل في جميع أوجه الرقابة الدستورية للمجلس على الحكومة من خلال الإجابة على الأسئلة والاستيضاحات وما يتبعها.

متابعة اسـتكمال الإجراءات الدسـتورية القانونية لمشـاريع القوانين والاتفاقيات والبرامج والخطط المقدمة من الحكومة للمجلسين والعمل على تنفيذها وتقييمها.

حضور ومتابعة جلسـات مجلس الشـورى ومتابعة التقارير الصـادرة عنه والعمل على تنفيذ مايرد في توصياتها وفقاً للدستور والقانون.

9 - حقوق الإنسان :

سـتعمل حكومـة الوفاق الوطنـي على تعزيـز الحماية الوطنية لحقوق الإنسـان والحريات العامة والمواءمة بين القوانين المحلية والتشـريعات الدولية بما يعزز هذا الدور في كافة المجالات وفق جملة من السياسات والإجراءات التالية:-

إصـدار تعليمات قانونية وإدارية ملائمة إلى جميع فروع القطاع الحكومي للالتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛

الالتـزام بكافة قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسـان والأعراف والمواثيق الدوليـة ذات الصلـة والعمـل علـى تعزيـز الشـراكة مـع آليـات الحمايـة الدولية والإقليمية.

المراجعة الشـاملة لكافة القوانين الوطنية لجعلهـا تتوافق مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية .

مواصلة جهود تشـجيع المرأة على التعليم على نطاق واسـع عن طريق تشجيعها علـى الالتحاق بالتعليم الأساسـي والثانـوي والعالي والمهني والفنـي ورفع الطاقة الاستيعابية التعليمية في المدارس.

مواصلـة الاهتمـام بتنفيذ كافة التشـريعات المحليـة ومواءمتها مع التشـريعات الدولية من أجل حماية الأطفال أثناء النزاعات المسـلحة، وعدم إشـراكهم في ذلك من خلال تجنيدهم وبيعهم واستغلالهم ومكافحة تهريبهم.

التأكد من سلامة الإجراءات التي تمت بحق السجناء والمعتقلين .

إطـلاق سـراح المعتقلين خلافـاً لأحـكام الدسـتور والقوانين النافذة ومحاسـبة المتسببين في ذلك.

اقتراح القوانين اللازمة لمنع ارتكاب أية مخالفة أو انتهاك للحقوق والحريات العامة بحـق المتهميـن أو المقبوض عليهم وتعويض ضحايا الانتهـاكات عن الأضرار التي لحقت بهم.

عمـل التوعيـة اللازمة لكافة أفـراد الشـعب والمختصين في الأجهزة الرسـمية بحقوقهم الدستورية والقانونية.

إعادة النظر في المنشآت العقابية وتأهيلها لتكون وسائل إصلاح وتقويم.

إغلاق جميع السجون السرية والسجون الخاصة وأية مؤسسات لتقييد الحرية خارج نطاق قانون السجون.

إحالـة مرتكبي جرائم إنتهـاكات حقوق الإنسـان والقانون الإنسـاني الدولي إلى القضاء.

إطلاق الحريات الصحفية وفقاً لقانون الصحافة المنظم لذلك.

تعزيز الشـراكة بين مؤسسـات الدولة ومنظمات المجتمع المدنـي لتفعيل آليات الحماية الوطنية لحريات وحقوق الإنسان.

العمل على إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن حالات ووضع حقوق الإنسان.

10 - الانتخابات والاستفتاء:

إنشـاء لجنة دسـتورية فور انتهـاء مؤتمر الحـوار الوطني في مدة أقصاها سـتة أشـهر تكون مهمتها صياغة التعديلات اللازمة على الدسـتور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشـائها، واقتراح الخطوات الضرورية لمناقشة مشروع التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها لضمان مشاركة شـعبية واسعة وشفافة وإدارة الانتخابات في ظل الدستور المعدل خلال ثلاثة أشهر من اعتماده .

إعداد قانون لإجراء انتخابات وطنية في نهاية المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية وفقاً لما ينص علية الدستور المعدل وعرضه على مجلس النواب لإقراره .

إعادة تشـكيل اللجنـة العليا للانتخابـات العامة والاسـتفتاء وإعادة بناء السـجل الانتخابي الجديد وفقاً لما يتطلبه هذا القانون.

11 - مؤتمر الحوار الوطني :

عقد مؤتمر حوار وطني شـامل لكل القوى والفعاليات السياسـية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي، والحوثيون وسائر الأحزاب وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع النسائي، ليبحث المؤتمر في الآتي:

عمليـة التعديلات الدسـتورية، بمـا في ذلك إنشـاء لجنة للتعديلات الدسـتورية وتحديد عدد أعضائها.

الإصـلاح الدسـتوري ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسـي وإنزال التعديلات الدستورية إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليها.

الوقـوف أمام القضية الجنوبية بما يفضي إلى حـل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه.

النظـر في القضايـا المختلفة ذات البعـد الوطني ومن ضمنها أسـباب التوتر في صعدة.

اتخاذ خطوات للمضـي قدماً نحو بناء نظام ديمقراطي كامل، بما في ذلك إصلاح الخدمة المدنية والقضاء والإدارة المحلية.

اتخـاذ خطوات ترمي إلى تحقيق المصالحـة الوطنية والعدالة الانتقالية، والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني مستقبلاً.

اتخاذ الوسـائل القانونية وغيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز حماية الفئات الضعيفة وحقوقها، بما في ذلك الأطفال والنهوض بالمرأة.

الإسـهام فـي تحديد أولويـات برامج التعميـر والتنمية الاقتصاديـة والاجتماعية المسـتدامة لتوفيـر فرص عمـل وخدمـات اقتصاديـة واجتماعيـة وثقافية أفضل للجميع.

12 - الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني:

سـتعمل حكومة الوفاق الوطني على تفعيل دورها من أجل المشـاركة الحقيقية في إدارة التنمية والعمل السياسي بما يحقق الأهداف المرجوة منها في إدارة التنمية مسـتقبلاً وذلك من خلال دعم توجه المنظمات غير الحكومية نحو تقديم الخدمات الاجتماعية والإنتاج الاقتصادي (المبني أساسـا على شكل تعاونيات) والمشاركة في العملية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

المحور الثالث القطاعات الإنتاجية:

إن الاهتمـام بالقطاعـات الإنتاجية الواعـدة ينبع من كونهـا العنصر الهام في توفيـر الإمكانات المادية والمالية للاقتصـاد الوطني وخلق فرص العمل للمواطنين وإشـباع الاحتياجات المتزايدة للسـكان مما يجعل الحكومـة ملتزمة بتطوير وتنمية هذه القطاعات الإنتاجية من خلال:

القطاع الزراعي:

يمثـل قطاع الزراعـة بأبعـاده الاقتصادية والاجتماعيـة والبيئية احـد القطاعات الرئيسـية في الاقتصاد اليمني، حيث تشكل الزراعة مصدر الدخل الرئيسي لمعظم سـكان الجمهورية سواء الذين يعملون فيها بشكل مباشر أو العاملين في القطاعات الأخـرى المعتمـدة علـى الزراعة والتي تخدم سـكان الريف والحضر على حد سـواء ومسـاهمته في الناتج المحلي الإجمالي واستيعابه لعدد من القوى العاملة بالإضافة إلى كونه عامل اسـتقرار نسـبي للحد من الهجرة الداخلية ومن أجل ذلك سـتتركز الجهود الحكومية خلال العامين القادمين على تحقيق مايلي:

زيادة الإنتاج الزراعي بهدف بلوغ مستويات عالية من الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي.

المحافظة على الثروة الحيوانية بالاسـتمرار في تقديم الخدمات البيطرية سـواء بمعالجـة الأمراض ومكافحة الأوبئة الحيوانية والترصـد الوبائي والحملات الوطنية البيطرية وتفعيل التشريعات والقوانين النافذة.

المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتفعيل دور المشاركة المجتمعية لضمان الاسـتدامة من خلال زيادة كفاءة اسـتخدام المياه وتحسـين الري بالسـيول وزيادة معدل كفاءة اسـتخدام الموارد الأرضية وتحسـين نقل وتوزيـع مياه الري من المياه الجوفية بواسطة أنظمة نقل مياه الري بالأنابيب.

تعزيز دور صندوق تشـجيع الإنتاج الزراعي والسـمكي لتمويل تنفيذ مشـروعات منشآت الري والأنشطة الزراعية والسمكية.

القطاع السمكي:

إن الثروة السـمكية هي أحـد القطاعات الاقتصادية الواعـدة التي يمكن الاعتماد عليها مسـتقبلا لرفد الاقتصاد الوطني والمساهمة في زيادة الناتج المحلي وتوفير الأمن الغذائي للسـكان وخلق فرص عمل جديدة للشـباب والتخفيف من الفقر وهذا يستدعي التزام الحكومة بالآتي:-

إعداد وتطوير البحوث والدراسات السمكية وإنشاء قاعدة معلومات وبيانات شاملة لضمان حماية الثروة السمكية والبيئة البحرية لتحقيق الاستغلال الرشيد والمستدام لها.

إجـراء إصلاحـات قانونيـة وهيكلية إسـتراتيجية فـي قطاع الأسـماك بما يكفل الحفاظ على الثروة السـمكية والاسـتغلال الأمثل لها وتخفيف أعباء الرسوم المقرة على الصيادين وتحقيق عائدات أفضل للدولة .

تطوير البنى التحتية للقطاع السـمكي واسـتكمال المشـروعات قيد التنفيذ بما لذلك من أهمية وأثر ايجابي في زيادة الإنتاج السمكي والإيرادات المحققة .

اسـتكمال بنـاء منظومة رقابـة وتفتيش بحرية فعالـة لحماية الثروة السـمكية والبيئة البحرية من الاصطياد العشوائي وغير القانوني .

الحد من ظاهرة أعمال القرصنة في خليج عدن والبحر العربي ومعالجة ما يترتب عليها من أضرار لحقت بالصيادين اليمنيين والثروة السمكية.

تحسـين الجودة وتنمية الصادرات السمكية وضمان تحقيق القيمة المضافة على المنتجـات السـمكية والاهتمام بجودة الأسـماك والأحياء البحرية فـي جميع مراحل الاصطياد والتداول والتسويق.

تشجيع الاستثمار في مجال الاسـتزراع السمكي والصناعات السمكية والاصطياد في المياه الاقتصادية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج كماً ونوعاً وتوسـيع دائرة التسويق المحلي والخارجي.

تطويـر و تفعيل العلاقات مع دول الجوار والدول الشـقيقة والصديقة في المجال السمكي.

تحسـين الإيـرادات والعائدات المحققـة من أنشـطة القطاع السـمكي المختلفة وبمـا يرفد خزينـة الدولة ويحقق مسـاهمة القطاع في خطط التنميـة الاقتصادية والاجتماعية.

تنمية التجمعات السـكانية الساحلية، ورفع مستوى الخدمات فيها وتشجيع العمل التعاوني.

تعزيز التعاون والتنسيق مع السلطات المحلية في المحافظات الساحلية في مجال التنظيم والرقابة وحماية الثروة السمكية.

قطاع الصناعة والتجارة:

سـتعمل حكومة الوفاق الوطني على تفعيل أداء النشـاط التجاري وتنمية القطاع الصناعـي بما يخدم النمو الاقتصادي والتخفيف مـن الفقر